مصطلح الحسن واستعمالاته عند السيوطي في همع الهوامع

الباحثة/ فاطمة محمد محمد مرزوق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة للعالمين ، صلى الله عليه صلاة تامة دائمة إلى يوم الدين .

أما بعد

فيعد كتاب همع الهوامع من الكتب التي تطغى عليه الصّبغة النّقدية التقويمية،حيث قبل أحكاماوردّ أخرى، فلميكن السيوطي يدرس أساليب العربية بهدف التصويب، والتخطئة فقط، وإنما كان يدرسها كاشفا عن خصائصها، ومدى توافقها مع سياقات قولها، وملابساته ؛ ليميز ما يحسُن منها، ومايقبُح، ومايستقيم، ومايحال، فتعدّى مجرد الصواب، والخطأ إلى وجوه البلاغة، وأضرب البيان، فالحسْن، والقبْح كان نُصْب عينيه في الحكم علي بعض الاستعمالات النحوية واللغوية.

و يعد مصطلح الحسن من الأحكام التقويمية النوعية الدالة علي القبول، ذكره السيوطي ضمن أقسام الحكم النحوي عنده ،ولعل أبرز ما يتميز به هذا الحكم هو تعدد دلالته عند الدارسين في مختلف العلوم الأخرى، فقد استعمله علماء اللغة، وعلماء النحو، وعلماء الحديث ، وعلماء الأصول ،وعلماء المنطق بدلالات متنوعة،وهذه الدلالات المتنوعة عملت علي عدم تحديد هذا الحكم بوصفه حكما نحويا خالصا، لذلك جاء هذا البحث ليدرس مصطلح الحسن دراسة حدودية من خلال دراسة استعمالاته عند السيوطي في همع الهوامع، فوضح هذا البحث تعريفمصطلح الحسن لغة واصطلاحا عند النحاة قديما وحديثا ، وذكرأساليب التعبير عن مصطلح الحسن عند السيوطي واستعمالاته من ناحية ذكره بصيغة الاسم أحيانا وبصيغة الفعل أحيانا أخري، وبين الانفراد والتركيب حيث يذكره منفردا مرة و يذكره مقترنا بأحد الأحكام التقويمية الأخرى، وبين صيغة المذكر والمؤنث، وبين صيغة الأثبات والنفي ، ووضح تنوع استعمالاته كحكم يقبل التفاوت وكحكم تعليلي، وورده كحكم مقابل لحكم القبح ليبن العلاقة الضدية بينهما في بعض المسائل ، كما وضح البحث تعدّدالموصوفبحكم الحسن في الهمع، وذكر انفردادت السيوطي واستدراكاته علي بعض النحاة وتتبعه للذوق، وانتهي البحث بخاتمة بها أهم النتائج.

تعريف مصطلح الحسن لغة واصطلاحا:

لغة:

عرفه الخليل (ت170هـ) بقوله:"حسن: حَسُنَ الشَيْءُ فهو حَسَن"[1]وتحدث عنه في موضع أخر أنه نقيض القبح، وهو عامٌّ في كلِّ شيء[2]، وعرفه ابن دريد (ت: 321هـ) بقوله: "الْحسن ضد الْقبْح وَالْحسن ضد الْقَبِيح"[3] كما عرفه الجوهري (ت: 393هـ) بقوله: "الحُسْنُ: نقيض القُبح، والجمع مَحاسِنُ على غير قياس، كأنه جمع محسن، وقد حسن الشيء"[4]وعرفه أيضا أحمد بن فارس (ت: 395هـ) بقوله: "(حَسُنَ) الْحَاءُ وَالسِّينُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، فَالْحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ"[5].وعرفه ابن منظور (ت 711هـ)بقوله: "حسن: الحُسْنُ: ضدُّ القُبْح وَنَقِيضُهُ"[6].

يلاحظ من تعريفات المعاجم السابقة للحسن أنهم اتفقوا علي أن معناه ضد القبح ونقيضه،والضد والنقيض مرادفات لمعني واحد يدل ذكرهما علي مدي قوة العلاقة الضدية مع القبح، مما يجعل تلك التعريفات السابقة تندرج تحت شكل من أشكال التعريف، وهو التعريف بالضد للحسن، وهذا ما تبعته كل المعاجم الأخرى، وقد أشار إلي ذلك الأستاذ الدكتور/ فاروق مهني في مقدمة كتابه الحسن في كتاب سيبويه حيث قال: "يرى الباحث أنه لم تشر المعاجم التي وقعت تحت يده من قريب أو من بعيد إلي المقصود بالحسن في كتب النحاة، وكل ما ذكرته واتفقت عليه بالمعاجم بدءا من العين وانتهاء بالمعجم الوسيط التفسير اللغوي المتعارف عليه لمعني اللفظ، وأنه نقيض القبح، وهو عام في كل شيء علي حد تعبير الخليل"[7].

ولفظة الحسن لها دلالات لغوية أخري منها: اسم رَمْلةٍ لبني سعْد[8] الجبل والحبل حيث: "يَقُولُونَ: الْحَسَنُ: جَبَلٌ، وَحَبْلٌ مِنْ حِبَالِ الرَّمْلِ،... وَالْحَسَنُ مِنَ الذِّرَاعِ: النِّصْفُ الَّذِي يَلِي الْكُوعَ[9] وَالْحسن: كثيب مَعْرُوف بِنَجْد فِي بِلَاد بني ضبة[10] الْحسن: الْجمال[11] وهناك معاني أخري إضافية في المعجم الوسيط تظهر من مفهوم اللفظ لا من منطوقه كتفسيره القبيح بأنه ضد الْحسن وَهُوَ مَا نفر مِنْهُ الذَّوْق السوي وَمَا كره الشَّرْع اقترافه وَمَا أَبَاهُ الْعرف الْعَام"[12]وهذا يعني أن الحسن ما قبله الذوق والشرع والعرف[13].

<u>المقصود بالحسن اصطلاحا قديما وحديثا:</u>

ذكر سيبويه الحسن في باب الاستقامة من الكلام والإحالة فقال: "فمنه مستقيم حسنٌ،... فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وسآتيك أمس"[14].حيث إنه اكتفي بالتعريف بالمثال للدلالة علي الاستقامة والحسن مترادفين.

عرفه الرماني (ت: 384هـ) بقوله: "المحسن هُوَ المتَقبل فِي نفس الْحَكِيم"[15] وعرفه الجرجاني (ت: 816هـ) بقوله: "الحسن: هو كون الشيء ملائمًا للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال، كالعلم، وكون الشيء متعلق المدح، كالعبادات[16]. ويلاحظ من تعريف الجرجاني للحسن مقارب من حديث التهانوى عنه حيث قال: "بالضم وسكون السين يطلق في عرف العلماء على ثلاثة معان لا أزيد، وكذا ضد الحسن وهو القبح، الأول كون الشيء ملائما للطبع وضده القبح، بمعنى كونه منافرا له، فما كان ملائما للطبع حسن كالحلو، وما كان منافرا له قبيح

كالمرّ، وما ليس شيئا منهما فليس بحسن ولا قبيح كأفعال الله تعالى لتنزهه عن الغرض،... والثاني كون الشيء صفة كمال وضدّه القبح، وهو كونه صفة نقصان، فما يكون صفة كمال كالعلم حسن، وما يكون صفة نقصان كالجهل قبيح،... والثالث كون الشيء متعلّق المدح وضده القبح بمعنى كونه متعلق الذمّ، فما تعلّق به المدح يسمّى حسنا، وما تعلّق به الذم يسمّى قبيحا، وما لا يتعلّق به شيء منهما فهو خارج عنهما[17]. والذي يتضح من ذلك أن الحسن في ذاته ملائم للطبع أي موافقا للذوق، صفة كمال، تستحق المدح أي أنه ذاتي في النص خارجي بالنظر إلي المستمع، وهذه صفات للحسن لا تحديد لمفهومه[18].

أما السيوطي فقد ذكر الحسن كقسم من أقسام الحكم النحوي ولم يعرفه إلا تعريف بالمثال حيث قال: "الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء... والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض"[19].

وحديثا:

عرفه د. فاروق مهني من خلال تناوله للحسن في كتاب سيبويه المقصود بالحسن بعدة طرق منها التفسير اللغوي والتفسير الدلالي والتفسير الاستعمالي، حيث وضح من خلال التفسير الدلالي معناه عند سيبويه فقال: "إذا فالحسن عنده معناه :مراعاة أصول تأليف الكلام مع صحة المعني بعدم التناقض[20]حيث بين إن لو حدث التناقض لكان الكلام محالا كما في شربت ماء البحر غدا، وسآتيك أمس فالتركيب صحيح؛ لكن آخره يتناقض مع أوله"[21]وجاء التفسير الدلالي للحسن عرضا عند الحديث عن مفهومي الاستقامة والإحالة؛فالاستقامة تتعلق باللفظ؛ لأن فيها مراعاة لأصول تأليف الكلام وبالمعنى حيث لا ينقض أول الكلام أخره، وفي ضوء هذا بين أن الاستقامة مرادفة للحسن[22].

ووضح د/ محمود ياقوت أيضا المستقيم الحسَن عند سيبويه بأنه "هو الذي تمّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية، من حيث الأصوات، والتركيب، والدلالة"[23]حيث بين أن الاستقامة والحسن مترادفان من خلال قوله "ومن هنا حكم سيبويه علي بعض التراكيب بالاستقامة والحسن"[24].

وعرف الحسن د/ عبدالله الجهاد بعدما عرف المستقيم الحسن حيث فصل بينهما فقال: "فالمستقيم الحسن هو مستقيم لفظا حسن معني، والمقصود بالحسن يحسن السكوت عليه لتمام الفائدة[25]"، وهذا التعريف لا يَخرج عنه جميع ما وُصف بالحسْن[26] ويتضح من التعريفات السابقة أن للحسن شروط ومعايير يجب توافرها للحكم به علي الاستعمالات اللغوية والنحوية الصحيحة منها مراعاة قواعدالجملةالعربية فيه مع مراعاة صحة المعني بعدم التناقض، كما أنه يحسن السكوت عليه لتمام الفائدة، ولا بد أن يكون ملائما للطبع أي موافقا للذوق، وغيرها من المعايير التي ستتضح فيما بعد، كما أن هذه التعريفات تتميز بأنها تقترب من معناه اللغوي بأنه

ضد القبح وقد أشار د/صباح السامرائي إلى أن الحسن في استعمال النحاة هو على معناه اللغوي، وهونقيض القبح، فقال: تحت عنوان (الحسَن والقبيح) "استعمل النحاة الحسْن ضدّ القبْح في مواضع كثيرة، وصرّحوا بذلك"[27]، فكما أن المستقيم الحسن يتم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية، "فالمستقيم القبيح نتج قبحه عن خرق القواعد[28] وقد عرّف الحسن أيضا د/ وليد محمد عبد الباقي بقوله بأنه "حكم نحوي، ناتج عن صور الإلحاق في القياس، يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه، فيُقدَم أحد هذه الأوجه على ما سواه؛ لعلّة خاصّة به، مستند إلى السماع، أوالقياس[29] حيث يتميز هذا التعريف بأنه وضح أن الحسن بصفته حكم نحوي فهو ناتج عن صور الإلحاق في القياس يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية، وكونه أيضا مستندا في ذلك إلى السماع، أو القياس، كما أن قوله (يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه، فيُ قدَم أحد هذه الأوجه على ماسواه) فبجانب كثرة المسائل التي حكم عليها بالحسن لأنه جاز فيها أكثر من وجه، فيُقدَم أحد هذه الأوجه على ماسواه ،هناك بعض المسائل التي تناولها النحاة وحكم عليها بالحسن دون مقارنه بين وجه وأخر فمثلا السيوطي يصف التركيب حينا بالحسْن دون مقارنة بتركيب آخر، فليس هنا كتقديم لوجه على آخر في بعض المسائل كقوله عن وجوه صحة أن مراتب اسم الإشارة مرتبتان: "وَهِي وُجُوه حَسَنَة إِلَّا أَن دَعْوَى الْإِجْمَاع فِي الأول مَرْدُودَة"[30]، فهو لم يستحسن وجه علي وجه بل بين حسن الوجوه جميعا، وفي قوله أيضا في باب نائب الفاعل في حالة إِن كَانَ الْفِعْل مِمَّا يتَعَدَّى لأَكْثر من وَاحِد من بَاب أعْطى: "وإِن كَانَ معرفَة كَالْأولِ كَانَا فِي الْحسن سَوَاء"[31] وفي هذا دلالة علي أن حكم الحسن يستعمل أحيانا لتوضيح الاستحسان ذاته دون مقارنة بين الوجوه.

يعد مصطلح الحسن من أحكام القبول حيث تنوعت الأحكام ما بين القبول والرفض فمنها ما يكتسب درجة القبول، ومنها ما يكتسب درجة الرفض وذلك تبعا لذوق النحوي ولغته في التمييز بين النصوص والتراكيب[32]، فالأحكام المقبولة: هي "ما ارتضاه النّحويّ للمتكلم بالعربية ممّا يبعده عن أحكام الرّد من قبيل الخطأ، واللحن، أوالقلّة، أوالشذوذ، أوالقبح، أوغيرها، وماوافق قواعدهم التي قرروها"[33] ويتضح من ذلك أن حكم الحسن يعد من أحكام القبول وحكم القبح من أحكام الرد.

<u>أساليب التعبير عن</u>مصطلح**<u>الحسن عند السيوطي واستعمالاته:</u>**

تنوعت أساليب التعبير عن مصطلح الحسن عند السيوطي نظرا لكثرة استعماله له بين الصيغة الاسمية والفعلية وبين الانفراد والتركيب حيث أحيانا يذكره منفردا وأحيان يذكره مقترنا بحكم أخر، وبين صيغة المذكر والمؤنث، وبين صيغة الأثبات والنفي ،ولذلك تنوعت استعمالاته كحكم يقبل التفاوت وكحكم تعليلي.

مصطلح الحسن بين الصيغة الاسمية والصيغة الفعلية: ذكر السيوطي في كتابه همع الهوامع حكم الحسن بصيغة الاسم في بعض المسائل وذكره أيضا في مسائل أخري بصيغة الفعل فجاء التعبير عنه بطريقتين:

أولا: التعبير عن حكم الحسن بصيغة الاسم: حيث جاء بصيغة الاسم منفردا مرة ومقترنا بحكم آخر مرة أخري فمن أمثلة ذكره منفردا قوله: "الحسن"[34] "المستحسنة"[35] "الأحسن"[36] "فَالْأَحْسَن"[37] "أحسن"[38] "أَحْسنهَا"[39] "حسنه"[40] "حسنا"[41] "مستحسنا"[42] "مستحسنة[43]" "بحسن"[44].

وذكر السيوطي مصطلح الحسن كحكم نوعي مقترنا بحكم آخر سواء كان الحكم الاخر حكماً كميًّاً أو حكما نوعياً حيث تنقسم الأحكام إلي أحكام نوعية وأحكام كمية:

فالأحكام الكمية: تترتب علي دراسة النحويين للظاهرة اللغوية، وتتبعها في كلام العرب ، فبعد استقراء تام يحكم النحويون بأحكام ترتبط بالكم المنصوص عليه في كلام العرب ، فيحكمون علي الظاهرة اللغوية بناء علي ذلك بـ الاطراد أو الشذوذ أو القلة،... أما الأحكام النوعية: فهي أحكام تتصل بالجانب التعقيدي النحوي، وبه تعرف ما يجوز في اللغة، ومالا يجوز، وهذه الأحكام تترتب علي سابقيها؛ إذ إن النحوي يتتبع الظاهرة اللغوية المراد دراستها في كلام العرب والتنزيل، ثم إذا تبين له اطرادها أو شيوعها، فإنه يحكم بوجوب ما يتصل بها من قواعد، أو يحكم بالحسن، أو الجواز، وهذه الأحكام النحوية بناء علي ذلك خمسة أحكام، هي (الجواب، والجواز، والمنع، والحسن والقبح) [45]

ونجد أن الأحكام النوعية كالوجوب والمنع وأمثالها تختص بذات الحكم بعد ثبوت النص، وأما الأحكام الكمية فتهتم بإثبات النص أو عدمه وما بين ذلك من مستويات القلة والكثرة"[46] ، فمن أمثلة اقتران حكم الحسن عند السيوطي بحكم كمي قوله: "أَكثر وَأحسن[47] وقوله: "حسنه كثرته[48] وقوله: "وَالْأَحْسَن والأقيس"[49] ومن أمثلة اقترانه بحكم نوعي قوله: "جوازا حسنا"[50] وقوله: "أحسن لَا وَاجِب"[51] قوله: "اسْتِحْسَانًا لَا وجوبا"[52] وقوله: "والأصح أن الأحسن"[53]، وقوله: "لصح وحسن"[54] وقوله: "وهذا الوجه أحسن"[55] قوله: "وَجها حسنا"[56] وقوله: "فَأَحْسن وَأحلى"[57] ويلاحظ أن امتزاج حكم (أحسن) مع حكم (وَأحلى) كحكم ذوقي دليل علي تأثر حكم الحسن بالذوق عند السيوطي هو في ذلك متأثرا بالنحاة السابقين وقد تحدثت عن ذلك بعض الباحثين فقالت: "وباستعراض كتب النحاة تمرّ بالقارئ عبارات يمزج فيها النحاة الأحكام النحوية بأحكام ذوقية تخصّهم، نحو قولهم (أعجبإلي)، (أشتهيذلك)، (أحبإلي)"[58] ومن أمثلة اقترانه مع حكم نوعي وآخر كمي معا قوله: "إنه حسن شائع لا قليل"[59]

ثانيا: التعبير عن مصطلح الحسن بصيغة الفعل:

استعمل السيوطيمصطلح الحسن بصيغة الفعل فجاء بصيغتين (حَسُن) و(يَحسُن) وهمافي الدلالة علي حكم الحسن أقل رتبة من التعبير عنه بصيغة الاسم ولعل سبب قلة استخدامه لحكم الحسن بالصيغة الفعلية يرجع إلي أن الصيغة الاسمية تدل علي الثبوت والدوام والصيغة الفعلية قابلة للتغير وأيضا إلي كثرة المعايير في الصيغ الاسمية للحسن عن الصيغ الفعلية التي ستتضح فيما بعد، ومن أمثلة وروده بصيغة الفعل الماضي قوله: "حسن[60] فَحسن[61] حسنت[62] استحسن[63] وَاسْتَحْسن[64] ومما ورده عنده بصيغة الفعل المضارع قوله: "يحسن[65] فيحسن[66] تحسن"[67].

يلاحظ مما سبق تنوّع ألفاظ الحسْن، حيث ورد هذا الاستعمال عند السيوطي باشتقاقات مختلفة، فتارة يذكره اسما، وتارة فعلا والفعل يأتي ماضيا، ومضارعا، وأمرا مجردا، ومزيدا، مسنَدا إلى العرب، وإلى المتكلم، وإلى الكلام، وإلى السُكوت، والاسم يذكره مصدرا، وتفضيلا، وصفة، وأحيانا يأتي حكم الحسن منفردا وأحيانا يأتي مقترنا بحكم أخر، واحتفاظه بمادة (حسن) في جميع الاستعمالات يدلّ على قصد إطلاق هذا المعنى، وأنه كان يعمد إلى هذا المدلول.

مصطلح الحسن بين التذكير والتأنيث:

استعمل السيوطي مصطلح الحسن بصيغة التذكير وصيغة التأنيث حيث ورد استعمال الحسن في كتاب همع الهوامع بصيغة التذكير في الكثير من المواضع، كما استعمل الحسن بصيغة التأنيث ولكن في مواضع قليلة،والْفرق بَين الْحسن والحسنة هِيَ الْأَعْلَى فِي الْحسن لِأَن الْهَاء دَاخِلَة للْمُبَالَغَة[68]ومن أمثلة ذكره بصيغة المذكر("الحسن"[69] "بحسن"[70]، حسنا"[71] "مستحسنا"[72])وغيرها من مواضع ومن أمثلة ذكرة بصيغة المؤنث قوله: (حسنه"[73] الحسنة"[74] "المستحسنة"[75] ""مستحسنة[76]" ونظرا لقلة المواضع الذي ذكر فيها الحسن بصيغة المؤنث سيتم ذكرها وهي كالآتي:

(حسنة) كقوله: "وَهِي وُجُوه حَسَنَة "[77]وقوله:"مِنْهُ فَحسن الْحَذف تعين الْمَحْذُوف كَمَا حسنه فِي الْخَبَر والموصول"[78] وقوله: "وشَرط حسنه كثرته"[79] وقوله: "وَلها فروع حَسَنَة همزَة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم"[80] وورد بصيغة المؤنث (الحسنة): "وَأما الْفُرُوع الْحَسَنَة فَهِيَ الَّتِي تُوجد فِي كَلَام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة"[81]

وورد بصيغة المؤنث (مستحسنة) كقوله: "وَتلك مستحسنة فَالْجَوَاب أَنهم قربوا الْحَرْف الضَّعِيف من الْحَرْف الْقوي فِي جعلهم الشين كالجيم فَلذَلِك كَانَ من الْفُرُوع المستحسنة[82] وورد بصيغة المؤنث (المستحسنة) كقوله: "أَلا ترى أَنهم عدوا فِي الْفُرُوع المستحسنة الصَّاد كالزاي لهَذَا الْمَعْنى"[83] يتضح مما سبق تنوع السيوطي في استخدام صيغ الحسن بين التذكير والتأنيث مع

أن المدلول واحد وهو الحسن، إلي جانب كثرة استعمال الحسن بصيغة المذكر علي خلاف استعماله بصيغة المؤنث.

الحسن كحكم يقبل التفاوت :

يذكر السيوطي حكم الحسْن في مواضع تدلّ على أن الحسْن حكم يقبل التفاوت وله مستويات مختلفة تقل وتزيد حسب مدي مراعاة صحة التركيب أو القاعدة ومن ذلك قوله: "وَهُوَ على قبحه فِي اسْم الْفَاعِل الْمَأْخُوذ من مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَة أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ وَفِي الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ أحسن مِنْهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد"[84] وقوله: "والحذف من الْمُتَعَدِّي لثَلَاثَة أحسن مِنْهُ فِيمَا لاثْنَيْنِ"[85] وقوله: "وَكنت أستحسن هَذَا جدا"[86] وهذا دليل علي وصفه للتركيب بالحسن الزائد وارتباط الحكم بالذوق وقوله: "ولكثرة الِاسْتِعْمَال فَهَذِهِ أَشْيَاء تحسن الْحَذف"[87] حيث حسن الحذف في التركيب متوقف علي كثره الاستعمال، وقوله: "شَرط (حسنه كثرته) أَي كَثْرَة دُخُوله هُنَاكَ وَلِهَذَا حسن قَول زُهَيْر،... وَلم يحسن قَول الآخر"[88] وقوله: "فَإِن كَانَ معرفَة كَالْأولِ كَانَا فِي الْحسن سَوَاء"[89] وقوله: "فَأجَاز هَل زيد قَامَ جَوَازًا حسنا"[90] فاقتران حكم الجواز مع حكم الحسن دليل علي التفاوت في الحكم علي التركيب وإلي جانب استعمالهلصيغة التفضيل (أحسن) كثيرا نحو أربعة وثمانين (84) مواضعا[91] منها صيغة (أحسن من) نحو تسعة عشر (19) مواضعا[92] وصيغة (أحسن مِنْهَ) في ثلاثة (3) مواضع[93] وصيغة (أحسن مِنْهَا) في (1) موضع واحد[94] ورد فيهم حكم الحسن كحكم يقبل التفاوت بصورة مباشرة ويتضح مما سبق أن الحسْن عند السيوطي حكميقبلالتفاوت وله مستويات مختلفة تقل وتزيد حسب مدي مراعاة صحة التركيب أو القاعدة، أو المعني.

مصطلح الحسْن كحكم تعليلي:

استعمل السيوطي مصطلح الحسْن كحكم تعليلي، حيث يأتي بالحسْن تعليلا لما يذكره في أحوال التركيب، ويأتي بالحسْن معلَلا في مواضع أخرى، فهو يعلِل بالحسْن، ويعلِل الحسْن، وقديأتي بالحسْن تعليلا للحسْن، ومن ذلك قوله: "(ويضاف غير عَاشر) أَي تَاسِع فَمَا دونه (إِلَى مركب مصدر بِمَا) هُوَ مصوغ مِنْهُ فَيُقَال تَاسِع تِسْعَة عشر وتاسعة تسع عشرَة وَهَذَا الْوَجْه أحسن مِمَّا يَأْتِي ويعرب اسْم الْفَاعِل لزوَال التَّرْكِيب إِذا كَانَ أَصله تَاسِع عشر تِسْعَة عشر"[95] وكقوله: "نَحْو مَا شَأْن عبد الله وَزيد وَمَا أَنْت وَزيد فَالْأَحْسَن جر زيد فِي الأول وَرَفعه فِي الثَّانِي لِإِمْكَان الْعَطف وَهُوَ الأَصْل وَيجوز فِيهِ النصب مَفْعُولا مَعَه وَمنعه بعض الْمُتَأَخِّرين"[96]

وقوله: "وَذكر الْجمع بِأَلف وتاء أحسن من التَّعْبِير بِجمع الْمُؤَنَّث السَّالِم لِأَنَّهُ لَا فرق بَين الْمُؤَنَّث كهندات والمذكر كإصطبلات"[97]

وقولـه: "نَحْـو الَّذِي سرت يَوْم الْجُمُعَـة أَي فِيـهِ وَالَّـذِي رَطْل بـدرهم لحـم أَي مِنْـهُ فَحسـن الْحَذف تعين الْمَحْذُوف كَمَا حسنه فِي الْخَبَر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة"[98] وغيرها من الأمثلة التي تأتي ذكرها في مواضعها.

مصطلح الحسن في مقابل مصطلح القبح:

ورد **مصطلح الحسن** في مقابل **مصطلح القبح** في بعض المواضع بطريقة صريحة تدل علي مدي المقابلة بينهما ليثبت العلاقة الضدية بينهما ومن تلك المسائل :

قوله في باب الادغام: "وَلها فروع **حَسَنَة** همزَة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم وَألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد كزاي وَغَيرهَا **قبيحة**"[99]

فقد ذكر مصطلح حسنه في مقابله مصطلح قبيحة لتوضيح الفروع التي تستحسن في الإدغام والتي تستقبح وبينها في باب مخارج الحروف فقال: وَأما الْفُرُوع **الْحَسَنَة** فَهِيَ الَّتِي تُوجد فِي كَلَام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النُّون والخيشوم الَّذِي تخرج مِنْهُ هَذِه الغنة هُوَ الْمركب فَوق غَار الْحلق الْأَعْلَى ،... وَأما الْفُرُوع الَّتِي **تستقبح** وَهِي الَّتِي لَا يُوجد فِي لُغَة من ترتضى عربيته وَلَا تستحسن فِي قِرَاءَة وَلَا شعر فَهِيَ كَاف كجيم يَقُولُونَ فِي كمل جمل"[100].

وكقوله في حديثة عن مخارج الحروف من خلال استعانته برأي أبي حيان: "قَالَ أَبُو حَيَّان فَإِن قلت مَا الْفرق بَين هَذِه وَبَين عكسها حَيْثُ عدت هَذِه **مستقبحة** وَتلك **مستحسنة** فَالْجَوَاب أَنهم قربوا الْحَرْف الضَّعِيف من الْحَرْف الْقوي فِي جعلهم الشين كالجيم فَلذَلِك كَانَ من الْفُرُوع **المستحسنة** وَذَلِكَ أَن الْجِيم حرف شجري من وسط اللِّسَان مجهور شَدِيد منفتح متقلقل فَهُوَ حرف قوي لجهره وشدته والشين حرف ضَعِيف لهمسه ورخاوته واستفاله وَفِيه بعض قُوَّة لتفشيه فَلذَلِك كَانَ تقريبه من الْجِيم **مستحسنا** وَكَانَ تقريب الْجِيم مِنْهُ **مستقبحا** أَلا ترى أَنهم عدوا فِي الْفُرُوع **المستحسنة** الصَّاد كالزاي لهَذَا الْمَعْنى[101].

مصطلح الحسن بين الإثبات والنفي:

استخدم السيوطي الحسن المثبت في الكثير من المواضع لبيان حسن التركيب فهو يرجع إلى تمام الجملة، وعدم النقص منها، ووضوح المعني، وكثرة الاستعمال، كما استعمل الحسْن المنفي (لايحسُن) في ما هان قبْحه أو بمعنى القبيح، حيث يرجع عدم حسن التركيب إلى المعنى، فالقبْح يرجع إلى عدم وضوح المعني أو الترتيب أو إلي عدم تمام الفائدة في الجملة فذلك لا يحسن السكوت عليها، أو نوع الكلمة المستعملة في التركيب، أو إلي عدم حسن التوجيه

الإعرابي لعدم مراعاة القاعدة وإنك من الحسْن، والقبْح يرجع أن في نهاية الأمر إلى المعنى، وهذا دليل علي أن الحسْن عنده مستويات.

فمن أمثلة استعماله لصيغ الحسن المنفي كقوله في باب ظن وَأَخَوَاتهَا في حالة إجازة تضمين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد معنى صير: "وَزعم جمَاعَة من الْمُتَأَخِّرين مِنْهُم خطاب الماردي أَنه قد يجوز تضمين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِد معنى صير وَيجْعَل من هَذَا الْبَاب فَأجَاز حفرت وسط الدَّار بِئْرا وَلَا يكون بِئْرا تمييزا لِأَنَّهُ **لَا يحسن فِيهِ** من وَكَذَا بنيت الدَّار مَسْجِدا وَقطعت الثَّوْب قَمِيصًا وَالْجَلد نعلا وصنعت الثَّوْب عماما لِأَن الْمَعْنى فِيهَا صيرت قَالَ أَبُو حَيَّان وَالصَّحِيح أَن هَذَا كُله من بَاب التَّضْمِين الَّذِي يحفظ وَلَا يُقَاس عَلَيْه"[102] استعمال السيوطي لصيغة الحسن المنفي هنا فيه مرجعية إلي عدم مراعاة المعني في التركيب مما أدي إلي عدم حسن التوجيه الإعرابي للتركيب فمع أجَاز حفرت وسط الدَّار بِئْراَ لَا يكون بِئْرا تمييزا لِأَنَّهُ لَا يحسن فِيهِ من.

عدم تمام الفائدة في الجملة فذلك لا يحسن السكوت عليه في مسألة الاستغناء عن الخبر بالفاعل: "ثمَّ الْمُبْتَدَأ قِسْمَانِ قسم لَهُ خبر وَقسم لَهُ فَاعل أَو نَائِب عَنهُ يُغني عَن الْخَبَر وَهُوَ الْوَصْف سَوَاء كَانَ اسْم فَاعل أَو اسْم مفعول أَو صفة مشبهة أَو مَنْسُوبا،... وَشَرطه أَيْضا أَن يكون كَافِيا أَي مغنيا عَن الْخَبَر ليخرج نَحْو أقائم أَبَوَاهُ زيد فَإِن الْفَاعِل فِيهِ غير مغن إِذا لَا يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ فزيد فِيهِ مُبْتَدأ وقائم خبر مقدم"[103] ففي حالة الاستغناء عن الخبر بالفاعل أَو نَائِب عَنهُ من شَروطه أَن يكون كَافِيا أَي مغنيا عَن الْخَبَر أي يحسن السكوت عليه لتمام الفائدة فيه ولكن في حالة كون الْفَاعِل غير مغنَ فلا يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ لعدم تمام الفائدة في الجملة وقد استدل السيوطي علي الحسن المنفي بالمثال المصنوع نَحْو أقائم أَبَوَاهُ زيد.

كقوله عن الفرق بين (أو) و(أم): "وَأَن (أَو) لَا يلْزم معادلتها للاستفهام بِخِلَاف أم وَأَنَّك إِذا استفهمت باسم وعطفت عَلَيْهِ كَانَ (بِأَو) دون (أم) وَأَن الْعَطف بعد أفعل التَّفْضِيل (بِأم) دون (أَو) وَكَذَا مَا لم يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ"[104].

عدم مراعاة المعني كقوله في مَا لَا يُنَادى :"لَا يُنَادى الضَّمِير عِنْد الْجُمْهُور وَأما ضمير الْغَيْبَة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء إِذْ هُوَ يَقْتَضِي الْخطاب وَأما ضمير الْمُخَاطب فَلِأَن الْجمع بَينه وَبَين النداء لَا يحسن لِأَن أَحدهمَا يُغني عَن الآخر"[105] استخدم السيوطي الحسن المنفي هنا للاستغناء كدليل مستند علي التعليل حيث لا يحسن الجمع بين ضمير الْمُخَاطب وَبَين النداء لِأَن أَحدهمَا يُغني عَن الآخر وفي ذلك مراعاة المعني.

وكقوله عن (قط): "من الظروف المبنية قطّ وَهُوَ مُقَابل عوض فَهِيَ للْوَقْت الْمَاضِي عُمُوما وبنيت لشبه الْحُرُوف فِي إبهامه لوقوعها على كل مَا تقدم من الزَّمَان وَقيل لِأَنَّهَا تَضَمَّنت معني (فِي) لِأَنَّهَا لَا يحسن فِيهَا بِخِلَاف الظروف وَقيل لِأَنَّهَا تَضَمَّنت معني مُنْذُ فَمَعْنَى مَا رَأَيْته قطّ

مُنْذُ خلقت وَقيل لِأَنَّهَا تَضَمَّنت معنـي من الاستغراقية وَقيل لافتقارها إِلَـى الْجُمْلَـة وَقيل لِأَنَّهَا أشبهت الْفِعْل الْمَاضِـي لِأَنَّهَا لزمانه وبنيت على الضَّم تَشْبِيها بقبل وَبعد وَقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وَقد تتبع قافه طاءه فِي الضَّم وَقد تخفف طاؤه مَعَ ضمهَا وإسكانها فَهَذِهِ خمس لُغَات"[106] استخدم السيوطي الحسن المنفي هنا في تضمين قط معني (في) حيث لَا يحسن فِيهَا بِخِلَاف الظروف.

عدم مراعاة المعني في التركيب كقوله في باب الْمَفْعُول معه في حالة امتناعهما معاً المفعول معه والعطف حيث قال في المتن: "فَإِن لم تحسن (مَعَ) وَجب وَقيل تضمن معني يتسلط بِهِ"[107] ووضحه في الشرح بقوله "فَإِن لم يحسن وَالْحَالة هَذِه (مَعَ) مَوضِع (الْوَاو) تعين الْإِضْمَار وَامْتنع الْمَفْعُول مَعَه أَيْضا كَقَوْلِه:(وَزَجّجْن الحواجبَ والْعُيونَا...)[108] لِأَن (زججن) غير صَالح للْعَمَل فِي الْعُيُون وَمَوْضِع الْوَاو غير صَالح ل (مَعَ) فَيقدر (وكحلن)[109] استعمل السيوطي صيغة (لم يحسن) كصيغة للحسن المنفي أو فيما هانقبْحه في حالة إذا كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تحسن استعمال مع في مواضعها أي أن الواو ليست بمعني "مع" فمع تعيّن إضمار فعل صالح للعمل امْتنع الْمَفْعُول مَعَه وعطف المفردات وأصبحت الواو لعطف الجمل واستدل علي عدم الاستحسان لهذا عن طريق السماع من خلال الاستشهاد بالبيت الشعري واستند علي التعليل لتوضيح عدم عدم مراعاة المعني فيه بدون تعين الإضمار من خلال قوله: "لِأَن (زججن) غير صَالح للْعَمَل فِي الْعُيُون وَمَوْضِع الْوَاو غير صَالح ل (مَعَ) فَيقدر (وكحلن)"[110].

أو نوع الكلمة المستعملة في التركيب وقال في نواصب المضارع عن حذف الفاء :"فَإِن لم يحسن إِقَامَة (إِن يفعل) مقَام الْأَمر وَإِلَّا يفعل مقَام النَّهْي لم يجْزم جوابهما مِثَاله أحسن إِلَـى لَا أحسن إِلَيْك يرفع على الِاسْتِئْنَاف لِأَنَّك لَو قدرته إِن تحسن إِلَـى لَا أحسن إِلَيْك لم يُنَاسب أَن يكون شرطا وَجَزَاء لِأَن مقتضي الْإِحْسَان لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ عدم الْإِحْسَان وَكَذَلِكَ لَا تقرب الْأسد يَأْكُلك إِذْ لَا يَصح تَقْدِير إِلَّا تقرب الْأسد يَأْكُلك فَيتَعَيَّن الرّفْع هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْهِ وَأَكْثر الْبَصرِيين"[111] ومن الواضح تأثر السيوطي بابن مالك في استعمال نفس الحكم(لم يحسن) حيث قال ابن مالك: "وتنفرد "الفاء" بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها بما قبلها، لما فيه من معنى الشرط لا بـ "ان" مضمرة خلافا لمن زعم ذلك، ويرفع مقصودا به الوصف او الاستئناف، والامر المدلول عليه بخبر او اسم فعل كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب، لا في نصبه خلافا للكسائي فيه وفي نصب جواب الدعاء المدلول [عليه] بالخبر، ولبعض اصحابنا في نصب جواب " نزال " وشبهه، فإن لم يحسن اقامة " ان تفعل " و " ان لا تفعل " مقام الامر والنهي لم يجزم جوابهما خلافا للكسائي"[112].

أو نوع الحرف المستعمل لمراعاة المعني في التركيب كاستعمال لو بمعني إن للشرط في المستقبل : استعان السيوطي بقول أبي حيان في استعمال لو بمعني إن للشرط في المستقبل فقال :" وَقَالَ أَبُو حَيَّان متعقبا عَلَيْهِ وُرُود (لَو) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع وجزمها لفعلها ضَرُورَة لَا يحسن فِي الِاخْتِيَار لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي"[113].[114]

حيث عقب أبو حيان علي قول بدر الدّين بن مَالك في ورود شَرط لو فِي الْآيَة وَالْبَيْت مُسْتَقْبلا فِي نَفسه أَو بِقَيْد لَا يُنَافِي امْتِنَاعه فِيمَا مضى لِامْتِنَاع غَيره وَلَا يحوج إِلَى إِخْرَاج (لَو) عَمَّا عهد فِيهَا من مَعْنَاهَا إِلَى غَيره، وأن ذلك الرأي عَلِيهِ أَكثر الْمُحَقِّقين[115] فبين أبو حيان أن ورود (لَو) فِي الْمُسْتَقْبل قد قَالَه النحويون فِي غير مَوضِع وأن جزمها لفعلها ضَرُورَة ونفي استحسانها فِي الِاخْتِيَار باستخدامه صيغة (لَا يحسن) واستند في عدم الاستحسان إلي التعليل حيث قال: "لعدم تمكنها بِكَوْنِهَا للمضي"[116] وقد توافق السيوطي مع أبي حيان في ذلك من خلال قوله: "لَو شَرط للماضي غَالِبا وَقد ترد للمستقبل ك(إِن)"[117].

استعماله لصيغة الحسن المنفي وفي مقابله الحسن المثبت في بعض المواضع تخص التراكيب أو اللفظ كعدم حسن التقدير وحسنه: كقوله في حذف كَانَ وَاسْمهَا حيث قال في المتن: "وَيجوز حذف كَانَ وَاسْمهَا إِن علم بعد إِن وَلَو بِكَثْرَة وهلا وَإِلَّا بقلة وَيجوز رفع تَالِيهَا إِن حسن التَّقْدِير فِيهِ أَو مَعَه وَإِلَّا فَلَا"[118] وبينه من خلال الشرح فقال: "وَلَو أظهر الْفِعْل فِي نَحْو هَذِه الْمثل لجَاز قَالَ سِيبَوَيْهِ وَإِن شِئْت أظهرت الْفِعْل وَلَا يجوز عِنْد عدم الْإِظْهَار إِلَّا نصب التَّالِي على أَنه خبر كَانَ وَرُبمَا يجوز فِيهِ الرّفْع والجر فَالْأول إِذا حسن هُنَاكَ تَقْدِير فِيهِ أَو مَعَه أَو نَحْو ذَلِك كَقَوْلِهِم النَّاس مجزيون بأعمالهم إِن خيرا فَخير وَإِن شرا فشر والمرء مقتول بِمَا قتل بِهِ إِن سَيْفا فسيف وَإِن خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تَقْدِير إِن كَانَ الْعَمَل خيرا وَإِن كَانَ الْمَقْتُول بِهِ سَيْفا وارتفاعها على أَنَّهَا الِاسْم على تَقْدِير إِن كَانَ فِي أَعْمَالهم خير وَإِن كَانَ مَعَه سيف أَو على تَقْدِير كَانَ التَّامَّة وَالْأول أولى وَهُوَ معنى قَوْلنَا وإضمار النَّاقِصَة قبلهَا أَي الْفَاء أولى أَي من التَّامَّة وَعلله ابْن مَالك بِأَن إِضْمَار النَّاقِصَة مَعَ النصب مُتَعَيّن وَهُوَ مَعَ الرّفْع مُمكن فَوَجَبَ تَرْجِيحه ليجري الِاسْتِعْمَال على سنَن وَاحِد وَلَا يخْتَلف الْعَامِل ومثاله بعد لَو الْإِطْعَام وَلَو تَمرا فالنصب على تَقْدِير وَلَو يكون الطَّعَام تَمرا وَالرَّفْع على تَقْدِير وَلَو يكون عنْدكُمْ تمر أَو على تَقْدِير كَانَ تَامَّة فَإِن لم يحسن تَقْدِير مَا ذكر امْتنع الرّفْع كالأبيات السَّابِقَة وَمثله سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِك امرر بِأَيِّهِمْ أفضل إِن زيدا وَإِن عمرا "[119] وضح السيوطي أنه يجوز حذف كَانَ وَاسْمهَا إِن علم بعد إِن وَلَو الشرطيتين بِكَثْرَة كما يجوز رفع تَالِيهَا إِن حسن التَّقْدِير فِيهِ أَو مَعَه وَإِلَّا فَلَا ،فاستعمل صيغة الحسن في حالة مراعاة حسن التَّقْدِير فأجاز النصب والرفع وفي

مقابله استعمل صيغة الحسن المنفي في حالة عدم مراعاة حسن التَّقْدِير مما أدي امتناع التوجيه الإعرابي فيه وهو الرفع واستدل بالمثال المصنوع عند سيبويه كما أشار

وكحسن الحذف وعدم حسنه: في مسألة جَوَاز حذفِ اسْم إن وأخواتها للْعلم بِهِ سواء في الشعر أو الكلام حيث قال :"الثَّالِثَة فِي جَوَاز حذف الِاسْم فِي هَذَا الْبَاب للْعلم بِهِ مَذَاهِب،...الْخَامِس أَنه حسن فيهمَا إِن لم يؤد الْحَذف إِلَى أَن يلى إِن وَأَخَوَاتهَا اسْم يَصح عَملهَا فِيهِ نَحْو إِن فِي الدَّار قَامَ زيد ،...فَإِن الشَّرْط لَا يحسن عمل إِن فِيهِ فَإِن أدّى إِلَى ذَلِك لم يجز نَحْو إِنَّه زيد قَائِم فَلَا يجوز حذف الضَّمِير"[120] استعمل السيوطي الحسن المثبت حيث يحسن حذفِ اسْم إن وأخواتها للْعلم بِهِ سواء في الشعر أو الكلام إن لم يؤد الْحَذف إِلَى أَن يلى إِن وَأَخَوَاتهَا اسْم يَصح عَملهَا، وفي مقابله الحسن المنفي فيَ إِن الشَّرْط لَا يحسن عمل إِن فِيهِ فَإِن أدّى إِلَى ذَلِك لم يجز فَلَا يجوز حذف الضَّمِير و يرجع الحسن وعدمه هنا إلي الافتراض.

وكعدم حسن الفصل وحسنه: في مسألة(إذ):"وَتلْزم (إِذْ) الْإِضَافَة إِلَى جملَة إِمَّا اسمية نَحْو {واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيل}[121] {إِذْ هما فِي الْغَار}[122] أَو فعلية كَمَا سبق ويقبح فِي الاسمية أَن يكون عجزها فعلا مَاضِيا نَحْو جِئْتُك إِذْ زيد قَامَ وَوجه قبحه أَن (إِذْ) لما كَانَت لما مضى وَكَانَ الْفِعْل الْمَاضِي مناسبا لَهَا فِي الزَّمَان وَكَانَا فِي جملَة وَاحِدَة لم يحسن الْفَصْل بَينهمَا بِخِلَاف مَا إِذا كَانَ مضارعا نَحْو إِذْ زيد يقوم فَإِنَّهُ حسن وَيشْتَرط فِي الْجُمْلَة أَلا تكون شَرْطِيَّة فَلَا يُقَال أَتَذكر إِذْ إِن تأتنا نكرمك وَلَا إِذْ من يأتك تكرمه إِلَّا فِي ضَرُورَة"[123] يلاحظ في هذه المسألة وجود أكثر من حكم كحكم القبح في حالة إضافة (إذ) إلي جملة إسمية يكون عجزها فعلا مَاضِيا واستدل بقبح المسألة عن طريق التعليل واستعمال المثال المصنوع فوضح أن وجه قبحه أَن (إِذْ) لما كَانَت لما مضى وَكَانَ الْفِعْل الْمَاضِي مناسبا لَهَا فِي الزَّمَان وَكَانَا فِي جملَة وَاحِدَة ولم يحسن الْفَصْل فجاء حكم(لم يحسن) المنفي لحكم الحسن ومرادف لحكم القبح لاستقباح الفصل بين إذ والفعل الماضي، ثم استعمل حكم حسن كحكم مقابل لحكم القبح لاستحسان مجيء الاسم ثم الفعل المضارع بعد إذ وكان دليل استدلاله بالحسن التعليل والاستشهادبالمثال المصنوع.

وكحسن الوقف وعدم حسنه :في الوقف على إذن وغيرها من الحروف من خلال الموازنة بينهما في الوقف والفصل حيث قال: "وَاخْتلف فِي الْوَقْف على إِذن فمذهب أبي عَليّ وَالْجُمْهُور إِبْدَال نونها فِي الْوَقْف ألفا وَذهب طَائِفَة إِلَى أَنه يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون قَالَ أَبُو حَيَّان وَأما عَن وَلنْ وَأَن وَنَحْوهَا فَإِنَّهَا يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون إِذا اضْطر إِلَى ذَلِك لِأَنَّهَا حرف لَا يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا بِخِلَاف إِذن، فَإِنَّهُ يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا والفصل"[124] استعان السيوطي برأي أبي حيان حيث جاء الحسن المنفي في الوقف بالنون في بعض الحروف (عَن وَلنْ وَأَن وَنَحْوهَا)، بِخِلَاف إِذن فَإِنَّهُ يحسن الْوَقْف عَلَيْهَا والفصل كحسن مثبت مقابل للحسن المنفي.

كما ورد تحويل الحسن المنفي إلي إثبات بواسطة إلا حيث يرجع إلي تفضيل وجه إعرابي علي أخر كقوله في ناصب التَّمْيِيز وجاره: "وَكَذَا تجب الْإِضَافَة فِيمَا ميز بِجُزْء مِنْهُ نَحْو غُصْن ريحَان وَثَمَرَة نَخْلَة وَحب رمان وسعف مقل هَذَا إِن لم تَتَغَيَّر تَسْمِيَته بالتبعيض بِأَن بَقِي على اسْمه الأول فَإِن تَغَيَّرت كحبة خَز وَخَاتم فضَّة وسوار ذهب فَإِنَّهَا أَسمَاء حَادِثَة بعد التَّبْعِيض وَالْعَمَل الَّذِي هيأها للهيئات اللائقة بهَا فلك فِي هَذَا النَّوْع الجرّ بِالْإِضَافَة وَالنّصب على التَّمْيِيز أَو الْحَال وَالْإِضَافَة أرجح لِأَن الْحَال يحوج إِلَى التَّأْوِيل بمشتق كَمَا تقدم والتمييز بَاب ضَعِيف لكَونه فِي خَامِس رُتْبَة من الْفِعْل لِأَن النصب فِيهِ على التَّشْبِيه ب (أفعل من) و(أفعل من) مشبه بِالصّفةِ المشبهة وَهِي مشبهة باسم الْفَاعِل وَهُوَ بِالْفِعْلِ فَلَا يحسن إِلَّا عِنْد تعذر الْإِضَافَة"[125] فالحسن هنا متجه إلي النّصب على التَّمْيِيز عِنْد تعذر الْإِضَافَة.

ويتضح مما سبق استعمال السيوطي للحسْنالمنفي (لايحسُن) بقلة علي خلاف الحسن المثبت استعمله بكثرة، كما استعمل الحسن المنفي فيماهانقبْحه أو بمعنىالقبيح، حيث يرجع عدم حسن التركيب إلىالمعنى، أو إلي عدم تمام الفائدة في الجملة فذلك لا يحسن السكوت عليها، أو نوعالكلمةالمستعملةفيالتركيب، أو إلي عدم حسن التوجيه الاعرابي لعدم مراعاة القاعدة، كما استعمله بأكثر من طريقة فأحيانا يستعمله هو فقط، واحيانا يستعمله في مقابله الحسن المثبت أو العكس فيما يخص التركيب أو اللفظ كالتقدير والحذف والفصل والوقف، واحيانا يحوله إلي إثبات بواسطة إلا حيث يرجع إلي تفضيل وجه إعرابي علي أخر.

<u>الحسْن وتعدّدالموصوفبه:</u>

اهتم السيوطي في كتاب همع الهوامع في مواضع كثيرة فيها بالتركيب، والتأليف بين الكلمات، والجمل، وصوغ العبارات، وإبراز ما فيها من حسْن، وكان يرمي إلى ربط التركيبب معناه، والنظر في تركيب الجمل، وبيان سرّ حسْنها كما اهتم أيضا باللفظ ولذلك وصف استعمالات كثيرة بالحسْن منها:التركيب نفسه كقوله: "وَالْأَحْسَن أَن يُقَال نَوْعَيْنِ من الْقيام ونوعين من الْقعُود"[126] وأحوال التركيب: كالحذف في قوله:" فَحسن الْحَذف"[127] فَحسن حذفه[128] "فَهَذِهِ أَشْيَاء تحسن الْحَذف"[129] والتقديم كقوله: "وَأَن الْأَحْسَن مَعَ أَو تَقْدِيم الْفِعْل وَمَعَ (أم) تَقْدِيم الِاسْم"[130] والفصل كقوله:"فالفصل أَكثر وَأحسن"[131]، وقوله: "وَهَذَا أحسن لِأَنَّهُ قد يفصل"[132]، الوصل كقوله: "فَحسن وَصلهَا"[133]، وقوله: "فَحسن الْوَصْل"[134]، وقوله: "وَالْأَحْسَن وصل الضَّمِير[135]والإعمال كقوله": إِلَّا أَن الإعمال عِنْده أحسن[136] وقوله: "الْأَحْسَن إِعْمَال الأول حِينَئِذٍ فِرَارًا من حذف الْفَاعِل وَمن الْإِضْمَار قبل الذّكر"[137] والتقدير كقوله: "فَحسن لتقدير دُخُول (يَا) على غير الْألف وَاللَّام"[138]، وقديكون إنشاء التركيب كالابتداء مثل قوله: "وَجَاز الِابْتِدَاء بالخبرية وَإِن كَانَت نكرَة مَجْهُولَة حملا على الاستفهامية،... وَإِنَّمَا يحسن بنكرة نَحْو كم رجل قَامَ أَو زارك وَكم غُلَاما دخل فِي ملكك"[139]، وقوله: "فالابتداء أَحْرَى"[140] وقد يكون للتفصيل مثل قوله: "وهذا تفصيل

حسن"[141] وقد يكون التوجيه، كقوله: "وهذا الوجه أحسن"[142] قوله: "وَجها حسنا"[143]وقديكون أحوال اللفظ من الرفع كقوله: "وَالْأَحْسَن فِي الْمُعَرّف الرّفْع"[144]، وقوله أيضا: "وَأما الْمُعَرّف ب (أل) فالرفع فِيهِ أحسن من النصب"[145]، والجر،كقوله: "نَحْو مَا شَأْن عبد الله وَزيد وَمَا أَنْت وَزيد فَالْأَحْسَن جر زيد فِي الأول وَرَفعه فِي الثَّانِي لِإِمْكَان الْعَطف وَهُوَ الأَصْل[146] والجزم كقوله: وَإِنَّمَا كَانَ التَّشْرِيك فِي الْجَزْم أحسن[147] "وَالْجَزَاء جَازَ نَصبه وَالْأَحْسَن جزمه"[148]، أو السكون كقوله: "السّكُون أحسن فِي الظّرْف[149]" وتوصل التَّاء وَالْكَاف وَالْهَاء بميم وَألف فِي الْمثنى وَمِيم فَقَط فِي الْجمع وسكونها أحسن"[150] "وَفِي هَذِه الْمِيم أَربع لُغَات أحْسنهَا السّكُون"[151]، أو الحركة كقوله: "والتحريك أحسن فِي الِاسْم[152]،وقد يكون اللفظ المتخيَر في الجملة، كقوله: "وَالتَّعْبِير بِالْأولَى أحسن من التَّعْبِير بالغالب"[153]وقديكون قول النحوي، كقوله: "وَالْأَحْسَن كَمَا قَالَه مُصعب الْخُشَنِي"[154]، أو وقد يكون استحسان لقوله هو: "وَقَوْلِي بَين شَرط وَجَزَاء أحسن من قَول (التسهيل) بَين مجزومي أَدَاة شَرط،..."[155] وغيرها من الأمثلة التي يوضح استحسانه لآرائه، أو للتفضيل بين حدود المصطلح كقوله:"وَقداخْتلفت عباراتهم فِي حد الْكَلِمَة اصْطِلَاحا وَأحسن حُدُودهَا"[156] وقوله:" وَأما فِي الِاصْطِلَاح فَأحْسن حُدُودهَا وأخصرها[157]، أو للتفضيل بين تسميات المصطلح الواحد كقوله في خواص الاسم:" حرف التَّعْرِيف إِذْ لاحظ لغير الِاسْم فى التَّعْرِيف وَالتَّعْبِير بذلك أحسن من التَّعْبِير ب أل"[158] وَذكر الْجمع بِأَلف وتاء أحسن من التَّعْبِير بِجمع الْمُؤَنَّث السَّالِم[159] ومن خلال تعدد الموصوف بالحسن أصبح معيارا للحسن نفسه، كما يتضح مما سبق أن حسن التركيب مرتبط بأحوال خاصّة كالتقديم والفصل والوصل والابتداء والحذف والتفصيل والتوجيه، والأعمال والتقدير أو حسن التركيب نفسه أما حسن اللفظ مرتبط بالرفع والجر والحزم والحركة والسكون أو اللفظ نفسه من خلال استحسان لفظ علي لفظ أو قول علي قول أو مصطلح علي مصطلح وغيرها مما تم ذكره.

<u>انفردادت السيوطي واستدراكاته علي بعض النحاة وتبعه للذوق فيها:</u>

لقد برزت شخصية السيوطي الاستقلالية في الهمع واعتداده بذاته وإيمانه العميق بقدراته، وعلمه حيث يوازن بين آراء العلماء ولا في إعلان صحة أوخطأ رأي من الآراء"[160] فكان دائما ما يذكر آراء النحاة في المسائل ويبين استحسانهم لها، ولم يكتف بذلك في مسائل أخري ولكن برزت شخصيته من خلال استحسانه لبعض المسائل وبعض الآراء والأقوال مع اشارته إلي ذلك بعبارات تبين استحسانه واستدراكاته في ذلك علي بعض النحاة كقوله "وَكنت أستحسن هَذَا جدا"[161] وقوله "قلت وَعِنْدِي تَخْرِيج أحسن من هَذَا"[162] وقوله "وَعبارَة ابْن مَالك فِي ذَلِك حَسَنَة،... وَهَذَا هُوَ الْحق"[163] وقوله "وَقَوْلِي بَين شَرط وَجَزَاء أحسن من قَول التسهيل"[164] وقوله "وَقَوْلِي فِي صدر الْحَد هِيَ أَسمَاء أحسن من قَول التسهيل هِيَ أَلْفَاظ"[165] وهذه العبارات تتضح أكثر من خلال عرض المسائل وتحليلها.

كقوله عن (إذا) "وَقَوْلِي وَألْحق بهَا شَيخنَا الكافيجي فِي ذَلِك (إذا) أَشرت بِهِ إِلَى مَسْأَلَة غَرِيبَة قل من تعرض لَهَا وَذَلِكَ أَنِّي سَمِعت شَيخنَا رَحمَه الله يَقُول فِي قَوْله تَعَالَى {وَلَئِن أطعتم بشرا مثلكُمْ إِنَّكُم إِذا لخاسرون}[166] لَيست (إِذن) هَذِه الْكَلِمَة الْمَعْهُودَة وَإِنَّمَا هِيَ إِذا الشّرطِيَّة حذفت جُمْلَتهَا الَّتِي تُضَاف إِلَيْهَا وَعوض مِنْهَا التَّنْوِين كَمَا فِي (يَوْمئِذٍ) وَكنت أستحسن هَذَا جدا وأظن أَن الشَّيْخ لَا سلف لَهُ فِي ذَلِك حَتَّى رَأَيْت بعض الْمُتَأَخِّرين جنح إِلَى مَا جنح إِلَيْهِ الشَّيْخ وَقد أوسعت الْكَلَام فِي ذَلِك فِي (الإتقان) و(حَاشِيَة الْمُغنِي)"[167] فقول السيوطي: "وَكنت أستحسن هَذَا جدا" دليل علي وصفه رأي شيخه بالحسن الزائد وارتباط الحكم بالذوق في توجيه للآية القرآنية.

كقوله في باب إن وَأَخَوَاتهَا: "كَأن للتشبيه لَا معنى لَهَا عِنْد الْبَصرِيين غَيره وَزعم الْكُوفِيُّونَ والزجاجي أَنَّهَا تَأتي للتحقيق وَالْوُجُوب كَقَوْلِه:(فَأَصْبح بطْنُ مكّة مُقْشَعِراً ... كأنّ الأَرْض لَيْسَ بهَا هِشامُ) [168]

أَي إِن الأَرْض لِأَنَّهُ قد مَاتَ ورثاه بذلك وخرجه ابْن مَالك على أَن الْكَاف للتَّعْلِيل كاللام أَي لِأَن الأَرْض قلت وَعِنْدِي تَخْرِيج أحسن من هَذَا وَهُوَ أَنه من بَاب تجاهل الْعَارِف كَقَوْلِه (أَيا شَجَر الخَابُور مَا لَك مُورقاً ... كأنكَ لم تَجْزع على ابْن طَرِيفِ) [169]"[170] قد استحسن السيوطي تخريجه للبيت علي أساس أَنه من بَاب تجاهل الْعَارِف علي تخريج ابن مالك على أَن الْكَاف للتَّعْلِيل كاللام أَي لِأَن الأَرْض حيث قال ابن مالك: "والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت الأول على أن هشاما وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام،..."[171] وقد خرج أبو حيان كأن في البيت للتشبيه فقال: "والصحيح أنها في البيتين للتشبيه: أما الأول فلأنه أراد أن بطن مكة قد كان ينبغي له ألا يقشعر لدفن هشام في أرضه وتضمنه أشلاءه، وهو قائم مقام الغيث، فكما أنه لا يُقشعر مع وجود الغيث فكذلك كان ينبغي ألا يقشعر لتضمنه أشلاء هشام، فلما اقشعر صارت أرضه كأنها ليس بها هشام"[172] ويبدو أن السيوطي أنفرد بهذا الرأي وهذا التخريج فهو مال إليه واستحسنه بناء علي رأيه الخاص[173] ودلل علي استحسانه عن طريق السماع من أقوال العرب وهذه المسألة تندرج تحت معيار تفضيل رأي علي رأي حيث التفضيل بين تخريج الأبيات من خلال التفضيل تخريج البيت علي تخريج ابن مالك.

وفي حديثه عن قد أنها تكون للتوقع وضح استحسانه لعبارة ابْن مَالك فقال: "كَمَا أَن الْمَاضِي بعد (قد) متوقع كَذَلِك قَالَ وَعبارَة ابْن مَالك فِي ذَلِك حَسَنَة فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّهَا تدخل على مَاض متوقع وَلم يقل إِنَّهَا تفِيد التوقع وَلم يتَعَرَّض للتوقع فِي الدَّاخِلَة على الْمُضَارع الْبَتَّةَ وَهَذَا هُوَ

الْحق انْتهى"[174] فهو بعدما ذكر آراء بعض النحاة كالخليل وابن هشام ذكر استحسانه لعبارة ابْن مَالك وبين قوله ولم يكتف بذلك بل استخدم حكم (الحق) كحكم مرادف لحكم الحسن في توكيد الاستحسان

وكحديثه عن مسألة إِضْمَار أَن بعد الْوَاو وَالْفَاء وَغَيرهمَا قال:"وَقَوْلِي بَين شَرط وَجَزَاء أحسن من قَول (التسهيل) بَين مجزومي أَدَاة شَرط لِأَنَّهُ لَا فرق فِي ذَلِك بَين أَن يكون فعلا الشَّرْط مضارعين أَو ماضيين"[175]، قال ابن مالك في التسهيل: "وقد تضمر "ان" الناصبة بعد "الواو" و"الفاء" الواقعتين بين مجزومين اداة شرط، او بعدهما"[176]، حيث فضل السيوطي قوله بأنها بَين شَرط وَجَزَاء علي قول ابن مالك في التسهيل بَين مجزومي أَدَاة شَرط مع تعليله، لذلك التفضيل لِأَنَّهُ لَا فرق فِي ذَلِك بَين أَن يكون فعلا الشَّرْط مضارعين أَو ماضيين، وفي ذلك بيان أن حكم الحسن حكم تعليلي في ذاته يندرج تحت معيار تفضيل قول علي قول أخر.

وكحديثه عن أَسمَاء الْأَفْعَال حيث قال :"وَقَوْلِي فِي صدر الْحَد هِيَ أَسمَاء أحسن من قَول (التسهيل) هِيَ أَلْفَاظ إِلَى آخِره لِأَنَّهُ يدْخل فِيهِ إِن وَأَخَوَاتهَا فَإِنَّهَا أَلْفَاظ قَامَت مقَام أَفعَال فَعمِلت غير متصرفة تصرفها وَلَا تصرف الْأَسْمَاء وَهِي حُرُوف لَا أَسمَاء أَفعَال وَلذَا احْتَاجَ إِلَى إِخْرَاجهَا فَزَاد فِي الكافية قَوْله (وَلَا فضلَة) وَقَالَ فِي شرحها إِنَّه أخرج الْحُرُوف لِأَن الْحَرْف أبدا فضلَة فِي الْكَلَام"[177] فقد عرفها ابن مالك في التسهيل بقوله: "اسماء الافعال الفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الاسماء، وحكمها. غالبا في التعدي واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال الموافقتها معنى، ولا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه مع مشبهها في عدم التصرف دليل فعليّته"[178] حيث استحسن السيوطي قوله بأنها أَسمَاء علي قول ابن مالك بأنها أَلْفَاظ في التسهيل مع تعليله لذلك الاستحسان من خلال قوله: "هِيَ أَسمَاء أحسن من قَول (التسهيل) هِيَ أَلْفَاظ إِلَى آخِره لِأَنَّهُ يدْخل فِيهِ إِن وَأَخَوَاتهَا"[179] وهذا يدل علي أن الحسن عند السيوطي حكم تعليلي في ذاته حيث يعد استحسان تعريفها بأنها أسماء يعد تعريف جامع مانع بخلاف تعريفها بأنها ألفاظ فهو تعريف جامع لا مانع لِأَنَّهُ لا يمنع من دخول الألفاظ مثل إن وأخواتها فهي حروف وليس أسماء أفعال لذلك زَاد ابن مالك فِي الكافية قَوْله (وَلَا فضلَة) وَقَالَ فِي شرحها إِنَّه أخرج الْحُرُوف لِأَن الْحَرْف أبدا فضلَة فِي الْكَلَام كما أنه يندرج هذا الاستحسان تحت معيار تفضيل قول علي قول أخر

ويتضح مما سبق بروز شخصية السيوطي الاستقلالية من خلال استحسانه هو لبعض المسائل وبعض الآراء والأقوال مع اشارته إلي ذلك بعبارات تبين استحسانه واستدراكاته في ذلك علي بعض النحاة

<u>خاتمة بأهم النتائج:</u>

- اتفاق معظم المعاجم اللغوية علي أن الحسن ضد القبح.
- يتضح من التعريفات الاصطلاحية للحسن أن له شروطاً ومعايير يجب توافرها للحكم به علي الاستعمالات اللغوية والنحوية الصحيحة منها مراعاة قواعد الجملة العربية فيه، مع مراعاة صحة المعني بعدم التناقض، كما أنه يحسن السكوت عليه لتمام الفائدة ، ولا بد أن يكون ملائما للطبع أي موافقا للذوق كما أن الحسن بصفته حكم نحوي فهو ناتج عن صور الإلحاق في القياس يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية،وكونه أيضا مستندا في ذلك إلى السماع، أوالقياس.
- تنوع أساليب التعبير عن الحسن عند السيوطي نظرا لكثرة استعماله لحكم الحسن بين الصيغة الاسمية والفعلية وبين الانفراد والتركيب حيث أحيانا يذكره منفردا وأحيان يذكره مقترنا بحكم أخر، وبين صيغة المذكر والمؤنث، وبين صيغة الأثبات والنفي، وتنوعت أيضا استعمالاته كحكم يقبل التفاوت وكحكم تعليلي.
- تنوّع ألفاظ الحسْن، حيث ورد هذا الاستعمال عند السيوطي باشتقاقات مختلفة، فتارة يذكره اسما، وتارة فعلا والفعل يأتي ماضيا، ومضارعا، وأمرا مجردا، ومزيدا، مسنَدا إلى العرب، وإلى المتكلم، وإلى الكلام، وإلى السُكوت، والاسم يذكره مصدرا، وتفضيلا، وصفة، وأحيانا يأتي حكم الحسن منفردا وأحيانا يأتي مقترنا بحكم أخر، واحتفاظه بمادة (حسن)في جميع الاستعمالات يدلّ على قصد إطلاق هذا المعنى، وأنه كان يعمد إلى هذا المدلول.
- استعمال السيوطي لمصطلح الحسن بالصيغة الاسمية أكثر من استعماله له بالصيغة الفعلية ولعل السبب يرجع إلي أن الصيغة الاسمية تدل علي الثبوت والدوام والصيغة الفعلية قابلة للتغير ،وأيضا إلي كثرة المعايير في الصيغ الاسمية للحسن عن الصيغ الفعلية.
- تنوع السيوطي في استخدام صيغ الحسن بين التذكير والتأنيث مع أن المدلول واحد وهو الحسن إلا أن وروده بصيغة التأنيث تدل علي المبالغة ، وأدي ذلك التنوع إلي استعماله للحسن بصيغة المذكر أكثر من استعماله بصيغة المؤنث.
- مصطلح الحسْن كحكم يقبل التفاوت جعل له مستويات مختلفة تقل وتزيد حسب مدي مراعاة صحة التركيب أو القاعدة.
- استعمل السيوطي مصطلح الحسْن بوصفة حكماً تعليلياً،حيث استعمل الحسْن تعليلا لما يذكره في أحوال التركيب، واستعمل الحسْن معلَلا في مواضع أخرى، فهو يعلِل بالحسْن، ويعلِل الحسْن، وقديأتي بالحسْن تعليلا للحسْن.
- ورد مصطلح الحسن عند السيوطي في مقابل مصطلح القبح في بعض المواضع بطريقة صريحه تدل علي مدي المقابلة بينهما.

- استعمال السيوطي للحسْنالمنفي(لايحسُن) بقلة علي خلاف الحسن المثبت استعمله بكثرة، كما استعمل الحسن المنفي فيماهانقبْحه أو بمعنىالقبيح، حيث يرجع عدم حسن التركيب إلىالمعنى،أو إلي عدم تمام الفائدة في الجملة فذلك لا يحسن السكوت عليها،أو نوعالكلمةالمستعملةفيالتركيب، أو إلي عدم حسن التوجيه الاعرابي لعدم مراعاة القاعدة ،كما استعمله بأكثر من طريقة فأحيانا يستعمله بدون توضيح المقابل له من الحسن المثبت، وأحيانا يستعمله في مقابل الحسن المثبت أو العكس فيما يخص التركيب أو اللفظ كالتقدير والحذف والفصل والوقف ،وأحيانا يحوله إلي إثبات بواسطة إلا حيث يرجع إلي تفضيل وجه إعرابي علي أخر.
- تعدد الموصوف بالحسن أصبح معيارا للحسن نفسه، حيث إن حسن التركيب مرتبط بأحوال خاصّة كالتقديم والفصل والوصل والابتداء والحذف والتفصيل والتوجيه، والأعمال والتقدير أو حسن التركيب نفسه أما حسن اللفظ فمرتبط بالرفع والجر والحزم والحركة والسكون أو اللفظ نفسه من خلال استحسان لفظ علي لفظ أو قول علي قول أو مصطلح علي مصطلح وغيرها مما تم ذكره.
- بروز شخصيه السيوطي الاستقلالية من خلال استحسانه لبعض المسائل وبعض الآراء والأقوال مع إشارته إلي ذلك بعبارات تبين استحسانه واستدراكاته في ذلك علي بعض النحاة.

الهوامش

---

(1) كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت170هـ.) ، تح: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، باب الحاء والسين والنون، جـ3، صـ143.

(2) المرجع نفسه، باب الحاء والقاف والباء، جـ3، صـ53 بتصرف.

(3) جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين– بيروت، ط 1، 1987م، (ح س ن)، جـ1، صـ535.

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ.) ،تح: أحمد عبد الغفور عطار ،دار العلم للملايين – بيروت،ط4، 1407 هـ – 1987 م، فصل الحاء ،جـ5،صـ2099

(5) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(ت: 395هـ.) ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ– 1979م ،[بَابُ الْحَاءِ وَالسِّينِ وَمَا يَثْلُهُمَا]، جـ2، صـ57.

(6) لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ،دار صادر – بيروت،ط3– 1414 هـ

، فصل الحاء، مادة حسن، جـ13، صـ114.

(7) الحُسن في كتاب سيبويه: د/ فاروق محمد مهني، دراسة نحوية، كلية الآداب، جامعة المنيا، مطبعة نور الإيمان، صـ11.

(8) كتاب العين: الخليل، (باب الحاء والسين والنون)، جـ3، صـ144، الصحاح، تاج اللغة الجوهري، (فصل الحاء)، جـ5، صـ210.

(9) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، [بَابُ الْحَاءِ وَالسِّينِ وَمَا يَثْلُهُمَا]، جـ2، صـ58.

(10) جمهرة اللغة: ابن دريد الأزدي، (ح س ن)، جـ1، صـ535.

(11) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة،(ح،س،ن) جـ1، صـ174، (الحُسْنُ، بالضم: الجَمالُ)، القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط8، 1426هـ- 2005م، فصل الحاء، جـ1، صـ1189.

(12) المعجم الوسيط، جـ2، صـ710.

(13) الحُسن في كتاب سيبويه: د/ فاروق محمد مهني، صـ12.

(14) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ،تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1408هـ - 1988م)، جـ1، صـ25.

(15) رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي ،تح :إبراهيم السامرائي،دار الفكر – عمان، جـ1، صـ73.

(16) كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1403هـ-1983م،باب الحاء، جـ1، صـ87.

(17) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ط1، 1996م، حرف الحاء، جـ1، صـ666.

(18) الحُسن في كتاب سيبويه: د/ فاروق محمد مهني، صـ13 بتصرف.

(19) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ،ط1،(1409 - 1989م)، جـ1، صـ47

(20) الحُسن في كتاب سيبويه: د/ فاروق محمد مهني، صـ14.

(21) المرجع نفسه، صـ14.

(22) المرجع نفسه، صـ13.

(23) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه: محمود سليمان ياقوت، صـ41.

(24) المرجع نفسه، صـ41.

(25) رسالةكتابسيبويه: د/ عبداللهالجهاد،مجلةجذور،المجلدالأول، جـ1،ذوالقعدة،1419هـ،فبراير 1999م، صـ320.

(26) معـايير القبـول والـرفض النسـبية فـي كتـاب سـيبويه: مريمعابدمفلحالهـذلي، رسـالة دكتـوراه، المملكةالعربيةالسعودية، وزارةالتعليمالعالي، جامعةأمالقرى، كليةاللغةالعربيـة، قسمالدراساتالعليا، 1435-1436هـ، صـ55.

(27) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، صباح علاوي السامرائي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2011 مـ، صـ92

(28) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه: محمود سليمان ياقوت، صـ42 بتصرف.

(29) الأحكامالنحويةبينالثباتوالتحول: وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي ،جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، قسم النحو والصرف والعروض، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالمكتبة) ،(1433هـ-2012مـ)، صـ119.

(30) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)،تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر ، جـ1، صـ296.

(31) همع الهوامع: السيوطي ، جـ1، صـ584.

(32) الأحكام التقويمية في النحو العربي: دراسة تحليلية، نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، صـ21.

(33) المرجع نفسه، صـ22.

(34) همع الهوامع: السيوطي ، جـ1، صـ442، صـ584.

(35) المرجع نفسه، جـ 3، صـ 493.

(36) المرجع نفسه، جـ3، صـ43، 97، 120، 184، 197، 247، 263، 380.

(37) المرجع نفسه، جـ2، صـ551،243.

(38) المرجع نفسه، جـ1، صـ 28، 35، 83، 112، 227، 273، 275، 345.

(39) المرجع نفسه، جـ1، صـ 228، 442.

(40) المرجع نفسه، جـ 1، صـ 296، 347.

(41) المرجع نفسه، جـ 1، صـ174.

(42) المرجع نفسه، جـ3 ، صـ 493.

(43) المرجع نفسه، جـ3 ، صـ 493.

(44) المرجع نفسه، جـ1، صـ522.

(45) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي، (الملخص)، صـ2.

(46) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: صباح علاوي السامرائي، صـ 210.

(47) همع الهوامع، السيوطي ، جـ1، صـ253.

(48) المرجع نفسه، جـ3، صـ229.

(49) المرجع نفسه، جـ3، صـ505.

(50)المرجع نفسه، جـ2، صـ608.

(51) المرجع نفسه، جـ1، صـ253.

(52) المرجع نفسه، جـ1، صـ362.

(53) المرجع نفسه، جـ2، صـ563.

(54) المرجع نفسه ، جـ2، صـ417.

(55) المرجع نفسه، جـ3، صـ261.

(56) المرجع نفسه، جـ2، صـ297.

(57) المرجع نفسه،جـ3، صـ289.

(58) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه ، مريمعابدمفلحالهذلي، صـ24.

(59) همع الهوامع، السيوطي، جـ3، صـ412.

(60) المرجع نفسه ، جـ1، صـ523،496،496،442،441،440،346،48.

(61) المرجع نفسه، جـ1، صـ347، 349.

(62) المرجع نفسه، جـ2، صـ157.

(63) المرجع نفسه، جـ2، صـ175.

(64) المرجع نفسه، جـ3، صـ289.

(65) المرجع نفسه، جـ1، صـ 48، 48، 48، 246، 246، 362.

(66) المرجع نفسه، جـ3، صـ 184.

(67) المرجع نفسه، جـ3، صـ 155، 520.

(68) الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: 395هـ)،تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة ، القاهرة ، مصر، جـ1، صـ 222

(69) همع الهوامع: السيوطي ، جـ1، صـ442، صـ584.

(70) المرجع السابق، جـ1، صـ522.

(71) المرجع نفسه، جـ 1، صـ174.

(72) المرجع نفسه، جـ3 ، صـ 493.

(73) المرجع نفسه، جـ 1، صـ 296، 347.

(74) المرجع نفسه، جـ3، صـ491.

(75) المرجع نفسه، جـ 3، صـ 493.

(76) المرجع نفسه، جـ3 ، صـ 493.

(77) المرجع نفسه ، جـ1، صـ296.

(78) المرجع نفسه ، جـ1، صـ347.

(79) المرجع نفسه ،جـ3، صـ230.

(80) المرجع نفسه، جـ3، صـ488.

(81) المرجع نفسه، جـ3، صـ491.

(82) المرجع نفسه ، جـ3، صـ493.

(83) المرجع نفسه، جـ3، صـ493.

(84) المرجع نفسه ، جـ1، صـ345.

(85) المرجع نفسه، جـ1، صـ346.

(86) المرجع نفسه، جـ2، صـ175، 176.

[87] المرجع نفسه، جـ3، صـ 520.

[88] المرجع نفسه، جـ3، صـ230، 231.

[89] المرجع نفسه، جـ1، صـ584.

[90] المرجع نفسه، جـ2، صـ608.

[91] المرجع نفسه ، (جـ1/ صـ 227، 253، 275، 531، جـ2/ صـ107، 157، جـ3/ صـ87 ، 88، 172،228).

[92] المرجع نفسه ، (جـ1/ صـ 28،35، 83، 112، 273، 555، جـ2/ 107، 591، جـ3/ صـ 98،366) مثلا.

[93] المرجع نفسه ، جـ1، صـ345، صـ346، صـ555.

[94] المرجع نفسه، جـ2، صـ 591.

[95] المرجع نفسه ، جـ3، صـ 261.

[96] المرجع نفسه، جـ2، صـ324.

[97] المرجع نفسه، جـ1، صـ83.

[98] همع الهوامع، السيوطي ، جـ1، صـ347.

[99] المرجع السابق ، جـ3، صـ488.

[100] المرجع نفسه ، جـ3، صـ491، 492، 493.

[101] المرجع نفسه، جـ3، صـ493.

[102] المرجع نفسه ، جـ1، صـ546.

[103] المرجع نفسه ، جـ1، صـ361، 362.

[104] المرجع نفسه، جـ3، صـ197.

[105] المرجع نفسه، ، جـ2، صـ46.

[106] المرجع نفسه ، جـ2، صـ 216.

[107] المرجع نفسه، جـ2، صـ 242.

[108] عجز بيت من الوافر وصدره: إذا ما الغانيات برزن يوما، وهو لعبيد بن حصين، المعروف بالراعي النميري، ورد هكذا في شواهد تهذيب اللغة، الأزهري، باب الجيم والزاي، جـ10، صـ244، بلا نسبه في الخصائص، ابن جني، جـ2، صـ434،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1(1424هـ- 2003م)، جـ2، صـ499، شرح التسهيل، ابن مالك، جـ2، صـ254، صـ262، جـ3، صـ350،أوضح المسالك، ابن هشام، جـ2، صـ217،مغني اللبيب، ابن هشام، جـ1، صـ466، شرح ابن عقيل، ابن عقيل، جـ3، صـ242،شرح التصريح، الوقاد، جـ1، صـ535، أما في ديوان الراعي النمير نفسه ورد البيت هكذا (وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونا) حيث صدر البيت مختلف عما ورد في الشواهد كما وردت يزَجِّجْنَ بدلا من وزججن ولكن دلالة الشاهد واحدة حيث ورد في شرح البيت (فالتزجيج لا يكون للعين، بالتالي أضمر الفعل (كحلن) لوضوحه من السياق) ديوان الراعي النميري، شرح د/ واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، (1416هـ، 1995مـ)، صـ232.

(109) همع الهوامع، السيوطي، جـ2، صـ145، 146، 147.

(110) المرجع نفسه، ، جـ2، صـ145، 146، 147.

(111) المرجع نفسه ، جـ2، صـ 397.

(112) شرح التسهيل، ابن مالك ،جـ1،صـ232

(113) همع الهوامع، السيوطي، جـ2، صـ567.

(114)المرجع السابق،جـ2،صـ567

(115) المرجع نفسه، جـ2، صـ567 بتصرف.

(116) المرجع نفسه، ، جـ2، صـ567.

(117) المرجع نفسه ، جـ2، صـ567

(118) المرجع نفسه، جـ1، صـ440

(119) المرجع نفسه ، جـ1، صـ441، 442.

(120) المرجع نفسه ، جـ1، صـ 496، 497

(121) سورة الْأَنْفَال: آية (26).

(122) سورة التَّوْبَة: آية (40)

(123) همع الهوامع، السيوطي، جـ2، صـ 174

(124) المرجع السابق، جـ3، صـ340.

(125) المرجع نفسه ، جـ2، صـ 338

(126) المرجع نفسه ، جـ2، صـ96.

(127) المرجع نفسه، جـ1، صـ 347

(128) همع الهوامع، السيوطي ، جـ2،صـ44

(129) المرجع السابق، جـ3، صـ520

(130) المرجع نفسه، جـ3، صـ197

(131) المرجع نفسه، جـ1، صـ253

(132) المرجع نفسه، جـ1، صـ275

(133) المرجع نفسه، جـ3، صـ513.

(134) المرجع نفسه، جـ3، صـ514.

(135) المرجع نفسه ،جـ3، صـ250.

(136) المرجع نفسه، جـ1، ص552.

(137) المرجع نفسه ،جـ3، صـ120.

(138) المرجع نفسه ،جـ2، صـ48.

(139) المرجع نفسه ،جـ2، صـ603.

(140) المرجع نفسه ،جـ2، صـ608.

(141) المرجع نفسه ،جـ3، صـ90.

(142) المرجع نفسه ،جـ3، صـ261.

(143) المرجع نفسه ،جـ2، صـ297.

(144) المرجع نفسه،جـ2، صـ104.

(145) ا المرجع نفسه ، جـ2، صـ107.

(146) المرجع نفسه، جـ2، صـ243.

(147) المرجع نفسه، جـ2، صـ400.

(148) المرجع نفسه، جـ2، صـ400.

(149) المرجع نفسه، جـ2، صـ157.

(150) المرجع نفسه، جـ1، صـ227.

(151) المرجع نفسه، جـ 1، صـ228.

(152) المرجع نفسه، جـ2، صـ157.

(153) المرجع نفسه، جـ1، صـ112.

(154) المرجع نفسه، جـ1، صـ479.

(155) المرجع نفسه، جـ2، صـ400.

(156) المرجع نفسه، جـ1، صـ23.

(157) المرجع نفسه، جـ1، صـ48.

(158) المرجع نفسه، جـ1، صـ28.

(159) المرجع نفسه، جـ1، صـ83.

(160) ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، دراسة تحليلية، باسم عبد الرحمن صالح البابلي، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، (1429هـ- 2008م)، صـ15.

(161) همع الهوامع: السيوطي، جـ2، صـ175، 176.

(162) المرجع نفسه، جـ1، صـ486.

(163) المرجع نفسه، جـ2، صـ596.

(164) المرجع نفسه، جـ2، صـ400.

(165) المرجع نفسه ،جـ2،صـ400

(166) سورة الْمُؤْمِنُونَ: آية (34).

(167) همع الهوامع، السيوطي، جـ2، صـ175، 176.

(168) البيت من الوافر، الحارث بن خالد المخزومي، شعر الحارث بن خالد المخزومي، تح: د/ يحيي وهيب الجبوري، ط1، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1392هـ- 1972م، صـ93، المدارس النحوية، شوقي ضيف، جـ1، صـ254 بلا نسبه الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، جـ1، صـ571،مغني اللبيب، ابن هشام، جـ1، صـ253، شرح التصريح، الوقاد، جـ1، صـ295،لسان العرب، ابن منظور، فصل القاف(قثم)، جـ 12، صـ461.

(169) البيت من الطويل هو لليلى بنت طريف في دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق 12هـ)، دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت، ط1، 1421هـ -

2000م، باب التاء مع الجيم، جـ1، صـ188، تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: 1356هـ)، دار الكتاب العربي ،د:ت، جـ3، صـ48، 49، لأخت الوليد بن طريف في التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت: 562هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1417 هـ، جـ4، صـ208، وقيل للخارجية في بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (ت: 1391هـ)، مكتبة الآداب، ط17: (1426هـ- 2005م) جـ4، صـ630، بلا نسبه في لسان العرب، ابن منظور، فصل الخاء المعجمة (خَبَرَ)، جـ4، صـ229.

(170) همع الهوامع، السيوطي، جـ1، صـ486.

(171) شرح التسهيل، ابن مالك، جـ2، صـ7.

(172) ارتشاف الضرب، أبو حيان، جـ5، صـ 14.

(173) قضايا الترجيح والاستحسان في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، دراسة نحوية صرفية، أماني كمال علي عبد الرحمن، رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها (1439هـ- 2018م)، صـ208.

(174) همع الهوامع، السيوطي، جـ2، صـ596

(175)همع الهوامع، السيوطي ،جـ2،صـ400

(176) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (1387هـ - 1967م)، جـ1، صـ232

(177) همع الهوامع، السيوطي، جـ3، صـ102.

(178) تسهيل الفوائد، ابن مالك، جـ1، صـ210.

(179) همع الهوامع، السيوطي، جـ3، صـ102.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الأحكامالنحويةبينالثباتوالتحول، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي ،جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، قسم النحو والصرف والعروض، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالمكتبة) ،(1433هـ-2012مـ)
- الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، صباح علاوي السامرائي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2011مـ
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ،ط1،(1409هـ- 1989مـ)
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1(1424هـ-2003مـ)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ) تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،د.ت.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (ت: 1391هـ)،مكتبة الآداب، ط17، (1426هـ-2005مـ)
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: 1356هـ)،دار الكتاب العربي ،د.ت.
- التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت: 562هـ)،دار صادر، بيروت، ط1،(1417 هـ)
- التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية ، د/محمود سليمان ياقوت،،دار المعرفة الجامعية ،ط2،د.ت
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور ،تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراثالعربي – بيروت،ط1، (2001مـ)
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)تح: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1،(1413 هـ - 1992 مـ)
- مهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)،تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ،ط 1،(1987مـ)
- الحُسن في كتاب سيبويه ، د/فاروق محمد مهني ،دراسة نحوية ، كلية الآداب ،جامعة المنيا ،مطبعة نور الإيمان ،د، ت
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط4،د،ت
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق 12هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت،ط1،(1421هـ - 2000مـ)
- ديوان الراعي النميري ، شرح د/ واضح الصمد ، دار الجيل ،بيروت ،ط1،(1416هـ، 1995مـ)
- رسالة الحدود،علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي ،تح :إبراهيم السامرائي،دار الفكر،عمان،د،ت
- رسالةكتابسيبويه،د/عبداللهالجهاد،مجلةجذور،المجلدالأول،جـ1،ذوالقعدة، 1419 هـ،فبراير، 1999 مـ.
- شرح التسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ،تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط1 (1410هـ - 1990مـ)

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ) دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان،ط1(1421هـ- 2000مـ)
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ)،تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه،ط:20 (1400 هـ - 1980مـ)
- شعر الحارث بن خالد المخزومي، الحارث بن خالد المخزومي ،تح:د/ يحيي وهيب الجبوري، ط1، مطبعة النعمان ،النجف الاشرف،(1392هـ،1972مـ)
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ،تح: أحمد عبد الغفور عطار ،دار العلم للملايين – بيروت،ط4،(1407 هـ - 1987مـ)
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى،تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8،(1426 هـ - 2005 مـ)
- قضايا الترجيح والاستحسان في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، دراسة نحوية صرفية، أماني كمال علي عبد الرحمن، رسالة ماجستير ،جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها (1439هـ-2018مـ).
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ،تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1،(1403هـ -1983مـ).
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ،تح :د مهدي المخزومي، د إبراهيمالسامرائي، دار ومكتبة الهلال،د،ت
- الكتاب،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ،تحقق: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3(1408 هـ - 1988 مـ)
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ،دار صادر، بيروت،ط3،(1414 هـ)
- ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ،دراسة تحليلية ،باسم عبد الرحمن صالح البابلي، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الماجستير، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ،الجامعة الاسلامية ،غزة، فلسطين ،(1429هـ- 2008مـ)
- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف ،دار المعارف، القاهرة ، د.ت.
- معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه ، مريمعابدمفلحالهذلي، رسالة دكتوراه، المملكةالعربيةالسعودية،وزارةالتعليمالعالي،جامعةأمالقرى،كليةاللغةالعربية،قسمالدراساتالعليا، – 1436 (1435هـ)
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)،دار الدعوة، د.ت

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين،تح: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر، (1399هـ - 1979مـ)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)،تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،دار الفكر – دمشق،ط6،(1985مـ)
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي،تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ،ط1،(1996مـ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: 911هـ) ،تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر،د.ت.